

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

معروف محمد عبد الرحيم

نافعي بن عيسى

تحت عنوان:

أثر الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا (أستاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت)

أ.د. عابد علي

مشرفا ومقررا (أستاذ محاضرا-جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. شريف محمد

مناقشا (أستاذ محاضرا-جامعة ابن خلدون تيارت)

د. عمران بن عيسى

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

قال الله تعالى ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأنعم علينا نعمة العلم وهدانا إلى نوره ويسر لنا المصاعب.

من باب العرفان بالجميل نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف محمد شريف حفظه الله على نصائحه وإرشاداته وعلى جميع المجهودات التي بذلها في سبيل إنجاز هذا العمل.

والشكر هو لله عز وجل على جميع نعمه وتوفيقه وتسهيله لنا، واشكر جميع من قدموا لنا يد العون في هذا الإنجاز من أول أستاذ إلى آخره ومن أول حرف تلقيناه وتعلمناه إلى آخر حرف كما نشكر الأستاذة مفاتيح فاطمة وجميع أساتذة جامعة ابن خلدون كما لا يفوتنا ان نشكر كل عمال المكتبة.

الإهداء

اهدي هذا البحث إلى كل أفراد العائلة، إلى والدينا أطل الله في عمرهم،

إلى إخواننا وأخواتنا إلى كل من ساهم في تعلمينا.

والى كل أصدقائنا وزملائنا في الدراسة.

إلى كل طالب علم.

إلى كل من يقرأ هذا الإنجاز.

معروفي محمد عبد الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي نفتح به الكلام والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة
والسلام

اهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين وإلى جميع إخوتي وأصدقائي
وإلى أستاذي الكريم محمد شريف
إلى الأساتذة المناقشين
وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

نافعي بن عيسى

الفهرس

الصفحة	البيان
	الشكر
	الإهداء
	فهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز والاختصارات
أ-ت	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للجباية	
4	تمهيد
5	المبحث الأول: مدخل للجباية
5	المطلب الأول: عموميات حول الجباية
5	الفرع الأول: تعريف الجباية وخصائصها
6	الفرع الثاني: أنواع الجباية
6	المطلب الثاني: الجباية العادية
7	الفرع الأول: تعريف الجباية العادية وخصائصها
7	الفرع الثاني: أنواع وتصنيفات الجباية العادية:
9	المطلب الثالث: أهداف ومبادئ العامة للجباية العادية
11	المبحث الثاني: الضرائب على أرباح الشركات
11	المطلب الأول: عموميات عن الضريبة على أرباح الشركات
11	الفرع الأول: تعريف وخصائص ibs
11	الفرع الثاني: مجال تطبيق والإعفاءات
13	المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات
13	1 معدلات ibs
15	2 دفع الضريبة على أرباح الشركات
16	3 التزامات وعقوبات المكلفين ب ibs
الفصل الثاني: أثر الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية	
20	تمهيد

21	المبحث الأول: مساهمة الضرائب على أرباح الشركات في زيادة الجباية العادية
21	المطلب الأول: تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات
25	المطلب الثاني: تطور الجباية العادية (FN)
31	المطلب الثالث: مساهمة ibs في الجباية العادية للفترة (2000-2023)
34	المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية
34	المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة
36	المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة
38	المطلب الثالث: اختبار الاستقرارية والسلاسل الزمنية
46	خلاصة الفصل
48	خاتمة
50	قائمة المصادر والمرجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	(01-01)
14	معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات	(02-01)
15	أقساط دفع الضريبة على أرباح الشركات	(03-01)
21	تعديلات الضريبة على أرباح الشركات (المعدل العادي والمخفض) من 2015-1992	(01-02)
23	نسبة تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات للفترة 2020-2000	(02-02)
25-24	مساهمة ضريبة على أرباح الشركات في مجموع الضرائب المباشرة	(03-02)
26-25	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2020-2000	(04-02)
32	نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في مجموع الجباية العادية	(05-02)
35-34	تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجباية الكلية في الجزائر	(06-02)
38	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج	(07-02)
42-41	تقدير النموذج	(08-02)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	تطور حصيلة IRG بالنسبة FN	1
28	تطور حصيلة TD بالنسبة FN	2
29	تطور حصيلة TVA بالنسبة FN	3
30	تطور حصيلة TE بالنسبة FN	4
31	نسبة مساهمة مكونات الجباية العادية	5
44	اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي	6
46	استقرارية النموذج	7

قائمة الرموز والاختصارات

المختصرات	المعنى بالفرنسية	المعنى بالعربية
FN	Fiscalité normal	الجباية العادية
IRG	impôt sur le retenus global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôts sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TD	Taxes douanieres	الضرائب الجمركية
TE	Droits d'enregistrement	حقوق الطابع والتسجيل
TAP	S'appuyer sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني

المقدمة

المقدمة:

سعت الجزائر من خلال إصلاح منظومتها الجبائية وخاصة الجباية العادية التي أصبحت تحل محل الجباية البترولية، إلى تطوير واستحداث الضريبة على أرباح الشركات، التي تعتبر اقتطاع إلزامي تفرضه الدولة على الشركات والمؤسسات بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض تحقيق المنفعة العامة، ولقد لجأت الجزائر إلى الجباية العادية باعتبارها جباية مستدامة ودائمة بينما الجباية البترولية قد تزول في يوم من الأيام كما أنها محفوفة بالمخاطر، وقد رأيت الجزائر ان الضريبة على أرباح الشركات هي اهم وسيلة للتخلص من الأزمات الاقتصادية حيث تعتبر من اهم مصادر تمويل الجباية العادية مما استوجب على الدولة الاهتمام بهذا الجانب من الضرائب لما يحمله من آثار كبيرة في تحسين من الجباية العادية في مختلف النواحي مع اخذ بعين الاعتبار الحمل الذي سوف تتحمله هذه الشركات بسبب فرض الضرائب التي قد تتقل كاهلها، و التي ربما تكون في بداية مسيرتها لاسيما الشركات المتواجدة في دول العالم الثالث التي ليس لها ثقافة الضريبة، وخاصة بعد التوجه إلى سياسة اقتصاد السوق و تنامي حجم الشركات والمؤسسات وزيادة أرباحها لذا وجب اهتمام بهذا النوع من الضرائب، لما يحمله من آثار إيجابية خاصة من الجانب المالي، بإضافة إلى الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، لذا سوف نتطرق إلى دور الضرائب على أرباح الشركات في تحسين من وضعية الجباية العادية.

الإشكالية:

- ما مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على حصيلة الجباية العادية في المدى الطويل
- ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:
- هل توجد علاقة سببية إحصائية بين الضريبة على أرباح الشركات و الجباية العادية ؟
- ما حجم تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الجباية العادية مقارنة بالمركبات الأخرى؟

الفرضيات:

- توجد علاقة سببية وطيدة بين الضريبة على أرباح الشركات والجبائية العادية.
- يعتبر تأثير الضريبة على أرباح الشركات تأثير محدود وضئيل على الجباية العادية

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الجباية العادية و الضريبة على أرباح الشركات وطريقة تحصيلها ومعدلاتها
- معرفة تأثير الضريبة على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية
- معرفة دور الجباية العادية في زيادة إيرادات الدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

- تكمن أسباب اختيار الموضوع في الرغبة الشخصية في البحث ومعرفة كل ما يخص في مجال الجباية وبناءا على المكتسبات القبلية والإلمام في هذا الموضوع نظرا لتطوره المستمر وزيادة المؤسسات والشركات.
- إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد
- معرفة مقدرة الضريبة على أرباح الشركات على تمويل النفقات العامة
- التحولات الاقتصادية التي تستدعي الاعتماد أكثر على الجباية العادية في تمويل النفقات

حدود الدراسة:

من اجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددت مجال دراستي فيما يلي لإطار الزماني: من سنة 2000 إلى 2023

الإطار المكاني: الجزائر

منهج وأدوات الدراسة:

من اجل الإجابة على التساؤلات وتوضيح مختلف المفاهيم تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي الاستنتاجي:

أي الوصف النظري لتأثر الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية و استنتاجات جديدة، بإضافة إلى تدعيم الجوانب النظرية باعتماد على الكتب والمذكرات و القوانين والتشريعات واللوائح والدراسات السابقة مع احترام الأمانة العلمية

المنهج الإحصائي والقياسي:

يكون باستعانة بمجموعة من الإحصائيات وتحليلها لتوضيح حصيلة هذه الضرائب على حصيلة الجباية العادية، أما المنهج القياسي لقياس تأثير وارتباط حصيلة الضريبة على أرباح الشركات على وضعية الجباية العادية.

الدراسات السابقة:

- عبد الهادي مختار (دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر 1993-2015) جامعة تيارت-الجزائر
- شونوف صالح، عدة عبد القادر (مساهمة الجباية العادية في تمويل إيرادات الدولة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، وذلك نظرا للارتباط الشديد بموضع البحث
- مختاري فارس عبد الحق، (الضريبة على أرباح الشركات، دراسة حالة بغرفة الصناعة التقليدية والحرف ورقلة لفترة 2015-2016) جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-
- بلمختار نوال، بن عزيزة سارة، (إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر 2003-2013) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولعلوم التسيير

سمراني دحمان، أثر الجباية العادية في الموازنة العمومية، (رسالة ماجستير فرع تخطيط وتنمية، جامعة الجزائر) وجاءت إشكاليته كالآتي:

إلي أي مدى يمكن ان تساهم الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة؟
صعوبات الدراسة:

اعتبار الموضوع الذي طرح جديد ولم يسبق والتطرق إليه

قلت المراجع التي تناولت هذا الموضوع

ندرة الدراسات السابقة عن هذا الموضوع

هيكل الدراسة:

قصد إيجاد حل للإشكالية قمت بتقسيم البحث إلى جانبين

- الفصل الأول: يضم الجانب النظري للجباية العادية ومفاهيم عامة حول الضرائب على أرباح

الشركات

- الفصل الثاني: وهو الإطار القياسي الذي قمنا بإسقاط الجانب النظري عليه وتوصلنا إلى

استنتاجات، ويهدف إلى معرفة الارتباط بين الضرائب على أرباح الشركات وتأثيرها في الجباية

العادية

الفصل الأول

مدخل نظري للجباية

تمهيد:

تعتبر الجباية من أهم مصادر إيرادات الدولة، والتي تسعى الدولة إلى تطويرها واستحداثها خاصة الجباية العادية باعتبار هذه الأخيرة مصدر هام و مستدام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية و الاجتماعية بحيث تحتل مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة،

فجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، وعرفت الجباية العادية عدة تطورات وتعديلات في مكوناتها خاصة بعد سنة 1992، بحيث تم استحداث الضريبة على أرباح الشركات و التركيز على هذا النوع لما يحمله من آثار إيجابية على حصيلة الجباية العادية وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

وسوف نحاول في هذا الفصل إلى التطرق إلى ذكر كل التفاصيل المتعلقة بجباية والجباية العادية ومعرفة مكوناتها وأهدافها والتطرق إلى تعريف الضريبة على أرباح الشركات والتنظيم الفني لها.

المبحث الأول: مدخل للجباية

للضريبة أهمية كبيرة في مختلف الدول بإضافة إلي الدور الكبير الذي تلعبه في تغطية النفقات و بإضافة لما تحمله من أهداف مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: عموميات حول الجباية

تعتبر الجباية أو الضريبة من اهم مصادر إيرادات التي تعتمد عليها الدولة، فلها عدة أوجه و عدة عناصر ومكونات ولكل منها خصائص ومزايا، فمنها الجباية البترولية والجباية العادية، وسنتطرق إلى تعريف الجباية وخصائصها وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف الجباية وخصائصها:

أ- مفهوم الجباية لغة: الجباية كلمة مصدرها "جبي" ويقصد بها التحصيل والجمع، ويقال جبيت المال بمعنى اجبيه أي جمعته، ويطلق عليها في اللغة الأجنبية لفظ "Fiscalité" والمشتقة وتعني السلة التي كان يستخدمها الرومان لجمع وتحصيل الأموال. (الزناتي، 2012، صفحة 105)

ب- مفهوم الجباية اصطلاحا: وهي جملة الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية، التي تعمل في مجملها لفرض، تقدير وتحصيل الضرائب بمختلف أنواعها. (الحرسي، 2012، صفحة 23)

هناك عدة تعاريف للجباية بحسب تعدد المفكرين والفقهاء فمنهم من عرفها على أنها:

"مجموعة من الضرائب والرسوم التي تقتطعها الدول والجماعات المحلية على الأفراد والشركات والمؤسسات، تكون في غالب الأحيان بصفة إلزامية وبدون مقابلة لتحقيق المنفعة العامة".

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموع الاقتطاعات النقدية السنوية التي تقوم بتحصيلها الهيئات الجبائية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية". (فتيحة، 2015-2016، صفحة 5)

"وهي مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تحكم الضريبة"، وهو تعريف ذو طبيعة قانونية أما الطبيعة الاقتصادية "أنها الطريقة التي تمكن من توجيه الاقتصاد وتصحيح انحرافات السياسة الاقتصادية بالأثر الرجعي" (بعلي، 2004، صفحة 131)

ومن خلال هاته التعريفات يمكن ان نستنتج بعض الخصائص للجباية ونذكر منها:

- ✓ اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على المكلفين
- ✓ يكون إجباري وبدون مقابل وبصفة نهائية، لا رجعة فيه
- ✓ تغطية نفقات الدولة والجماعات المحلية وتحقيق المنفعة العامة
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تراعي قدرة المكلفين على دفع الضريبة وتخفيف العبء من خلال الشرائح والعديد من أنواع وطرق تحصيل الضريبة

الفرع الثاني: أنواع الجباية

هناك نوعين أو تصنيفين للجباية المحلية حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً كبيراً في تغطية النفقات العمومية وتحصيل إيرادات الدولة وتمويل الميزانية العامة، وتعتبر من بين أهم المصادر الحديث في العصر الحالي التي تلجأ إليها جميع الدول لتغطية عجزها مما استوجب على هذه الدول التركيز والاهتمام بالجباية وعصرنتها ومواكبتها للتغيرات الاقتصادية من أجل قضاء على الثغرات وطرق الغش والتهرب الضريبي، ونذكر منها الجباية العادية والجباية البترولية.

أولاً- الجباية البترولية:

هناك العديد من التعريفات وذلك لاختلاف التشريعات المطبقة في مجال المحرقات في العديد من الدول، غير أنه يمكن إيجاد قواعد عامة مشابهة ومتقارب تساعد في صياغة التعريف المتعلق بالجباية البترولية، وسوف نذكر بعضها:

"هي ضرائب بترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في مراحل إنتاجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها" (عزوز، 2018، صفحة 256)

"وهي عبارة عن اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل" (بلعة، 2018، صفحة 174)

"يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والإتاوة التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل شركات نفطية". (احمد و شباب سيهام، 2017)

ثانياً- الجباية العادية:

وتسمى بالجباية المحلية أو الجباية العادية، وتعد الجباية العادية جزءاً لا يتجزأ من السياسة المالية للدول مهما كان نظام الحكم فيها أو طبيعتها، ومن خلال مساهمتها في توفير الإيرادات للدولة، وهي تشمل على مجموعة من الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها وتفرض على المكلفين والشركات والكيانات الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق المنفعة وتغطية النفقات (قرفي، 2021/2022، صفحة 16)

وسوف نتطرق إليها بتفصيل في العناصر الأخرى من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: الجباية العادية

تعتبر الجباية العادية من أهم وأحدث الضرائب التي تولي الدولة اهتماماً كبيراً بها لذا سوف نتطرق إلى تعريف شامل عنها.

الفرع الأول: تعريف الجباية العادية وخصائصها

- "هي مبلغ من المال تقتطعه الدولة من الأفراد بصفة جبرية ونهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق نفع عام وتنفيذ السياسة المالية المبرمجة". (بوعافية و وفاء بعداش، 2002/2021، صفحة 30)
- "اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها المتنوعة وتأخذ غالبا شكل الضرائب والرسوم". (محمد، 2017، صفحة 5)
- "هي مجموعة من الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعون للضريبة والإدارة الجبائية، وهي تمثل أيضا مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والإتاوات". (قمبوز، 2021، صفحة 82)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج خصائص الجباية العادية والتمثلة في: (عباس، 2003، صفحة 16/15/14)

1. الضريبة على شكل نقدي: قديما كانت الضريبة تحصل على شكل عيني، ولكن نظرا لعدم التزام الضريبة العينية لقاعدة العدالة وظهور النقود كأداة للتعامل، بالإضافة ان عملية تحصيلها تكون سهلة واقتصادية من خلال اقتطاع من المصدر.
2. الضريبة ذات طابع إجباري: حيث يكون المكلف مجبرا على دفع الضريبة إلى الدولة، فتخلف المكلف عن أدائها يجعل الإدارة الجبائية تمارس تعسفا والذي يظهر في شكل تهريب بسيط وفي حالة رفضه عن أدائها بصفة نهائية تفرض عليه عقوبات تصل حد الإكراه البدني.
3. الضريبة اقتطاع نهائي: أي ان الضريبة غير قابلة للاسترجاع ولا تعود إلى صاحبها مثل القرض أو الرسم، فتكون بصفة نهائية لا رجعة فيها.
4. الضريبة دون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون ان يحصل على منفعة خاصة تعويضا لما دفعه ولكن وبصفته فرد من أفراد المجتمع فانه يتمتع وينتفع بالخدمات التي تسخرها الدولة لمواطنيها بمعنى هذه الخدمات لا تقدم له بشكل منفرد بل للشعب كافة.
5. الضريبة تفرض من قبل جهة مخولة (الدولة): ان الجهة المخولة بتأسيس الضريبة هي الدولة أو احدى الهيئات الرسمية فالضريبة لا تفرض ولا تعالج ولا تلغي ولا تحصل إلا بموجب نص قانوني أي ان لا ضريبة إلا بنص قانوني.

الفرع الثاني: أنواع وتصنيفات الجباية العادية:

1. أنواع الجباية العادية: تتكون الجباية من:

- 1.1- الضرائب: يمكن أن نعرف الضريبة على أنها مبلغ نقدي يفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية، وتعرف أيضا بأنها اقتطاع نقدي ذو سلطة

نهائي دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعتها المحلية)، إذن فالضريبة (فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليها نفع خاص مقابل دفع الضريبة). (محرزي، 2010، صفحة 10/9)

2.1- الرسوم: يمكن تعريف الرسم انه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى إداراتها العمومية، مقابل خدمة أو منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل. قد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العمومية لصالح الأشخاص، كالفصل في المنازعات أو توثيق العقود وإشهارها أو امتيازًا خاصًا يمنح للشخص، كالحصول على رخصة سيطرة أو جواز سفر أو براءة اختراع أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالًا ينتج عنه في الكثير من الأحيان تيسير مزاوله مهنته، ويشكل طابع المنفعة في الرسم أهمية خاصة نظرًا لكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب. (محرزي، 2010، صفحة 34/33)

3.1- الإتاوة: أو ما يعرف بالملكية، وهي دفعة مالية ملزمة قانونيًا، يتم دفعها إلى فرد معين، أو إلى شركة مقابل خدمة معينة مستمرة، كالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والامتيازات، ومن الأمثلة على الإتاوات؛ المدفوعات التي يحصل عليها المطربون أو الموسيقيون عند تشغيل أغانيهم في التلفاز أو الراديو، وهذه الاتفاقيات يجب ان يستفيد منها كل من المرخص الذي يتلقى الامتياز والمرخص له الذي يدفع الإتاوة (investopedia، 2024)

2. تتكون الجباية العادية من العناصر التالية: (حسينة و بوفيس، أثر الايرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (2000-2020)، 2021/2020، الصفحات 5-6)

1.2. الضرائب المباشرة

"هي ضريبة تفرض على مدخلات الأشخاص أو ما يمتلكونه من عناصر راس المال، يدفعها المكلف مباشرة داخل الدولة لمصلحة الضرائب، يتحمل عبئ هذه الضريبة المكلف نفسه ولا يستطيع نقل هذا العبء إلى شخص آخر.

وتضم الضرائب التالية: (عنايه، 1988)

- الضريبة على الدخل IRG
- الضريبة على أرباح الشركات IBS
- الرسم على نشاط المهني TAP
- الضريبة على الأملاك
- الضريبة على رأس المال
- الضريبة على التركات

2.2. الضرائب الغير المباشرة

"هي ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى الأشخاص الآخرين ويتميز هذا النوع بسهولة التحصيل ووفرة الحصيلة

وتتضمن الضرائب الموالية: (قرفي، 2022/2021، صفحة 46)

- الرسم على القيمة المضافة
- الضرائب الجمركية
- الضرائب على التداول الأموال
- تصنيفات الإنفاق

3- تصنيفات الجباية العادية:

يتم تصنيف الضرائب حسب عدة معايير إلى: (بريشي، 2014، الصفحات 104-106)

- التصنيف حسب معيار تحمل العبء الضريبي (الضرائب المباشرة، الضرائب الغير مباشرة).
- التصنيف حسب معيار وعاء الضريبة (الضريبة الوحيدة، الضريبة المتعددة).
- التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة (الضريبة النسبية، الضريبة التصاعدية).

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ العامة للجباية العادية (توهامي و بلواد ، 2022/2021، الصفحات 20-21)

1- أهداف العامة للجباية العادية:

تفرض الجباية على الأفراد من اجل تحقيق أهداف معينة وكان الهدف الوحيد يتمثل في الهدف المالي ومع تطور الدولة وتداخلها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما أدى إلى تطور أهداف الجباية العادية وتتمثل هذه الأهداف في:

1.1- **هدف المالي:** يعتبر الهدف المالي من بين الأهداف الرئيسية للجباية العادية من حيث هذه الأخيرة تسمح بتوفير الموارد المالية لتمويل خزينة الدولة وهذا للتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتسديد النفقات التي عليها.

2.1- **الهدف الاقتصادي:** يكمن ان تحدث الجباية العادية أثرا اقتصاديا من حيث أنها أداة في يد الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم تقوم الدولة برفع نسبة الضرائب مما يؤدي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية، إما في حالة الانكماش فقد تمنح الدولة بعض الإعفاءات أو تخفيض نسبة الضرائب على بعض الأنشطة بغرض رفع الادخار وتوسيع الاستثمار ما يؤدي إلى تنشيط الحزمة الاقتصادية، كما لا يستثنى فصل الجباية العادية في تشجيع الصناعات المحلية من المنافسات الخارجية إلى جانب معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستردادات أو الإعفاء الصادر كليا أو جزئيا.

3.1- **الهدف الاجتماعي:** تسعى الدولة من وراء فرض الضريبة إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كالححد من بعض العادات الغير مرغوب فيها في المجتمع كالتدخين والمشروبات الكحولية فتقوم برفع معدل

الضريبة عليها وكذلك إعادة توزيع الثروة بين المواطنين وتنظيم النسل في المجتمع بفرض ضريبة على كل طفل بعد عدد معين من الأطفال أو منح إعفاء ضريبي في حالة تشجيع النسل

4.1- الأهداف السياسية: تستعمل لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية متنوعة وعالية على السلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع الدولة المرافقة لها سياسيا.

2- المبادئ العامة للجباية أو الضريبة: (عباس، 2003، صفحة 24/23)

يقصد بها مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، وتتخلص هذه القواعد فيما يلي:

- قاعدة العدالة:

على مواطني كل دولة ان يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكاليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل الذين يتمتعون به تحت حماية الدولة، تماثل نفقة الحكومة اتجاه أفراد مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.

- قاعدة اليقين:

"يجب ان تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، ان تكون يقينية وليست عشوائية، في (الفترة، النمط، حجم، الدفع) كل هذا يجب ان يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع آخر.

- قاعدة الملائمة:

"يجب ان تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن ان نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة.

- قاعدة الاقتصاد في النفقة:

يجب ان تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب ان يرد إلى الخزينة العمومية.

المبحث الثاني: الضرائب على أرباح الشركات

الضريبة على أرباح الشركات من اهم الضرائب المباشرة حيث تدفع هذه الضريبة لصالح الميزانية العامة للدولة من قبل الأشخاص المعنويين، وتعتبر حصيلتها من اهم مكونات الجباية العادية
المطلب الأول عموميات عن الضريبة على أرباح الشركات:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف الضريبة على أرباح الشركات وخصائصها ودراسة الاطار الفني لها.

الفرع الأول: تعريف وخصائص ibs (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 135

تعرف الضرائب على أرباح الشركات حسب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على انه: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات".
ومن خلال ما جاء به نص المادة 135 يمكن ان نستنتج مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الضريبة على أرباح الشركات فيما يلي:

- ضريبة سنوية: بمعنى أن وعاءها يتضمن مداخيل وأرباح سنة واحدة.
- ضريبة نسبية: بمعنى ان الربح الضريبي يخضع لمعدل نسبي واحد محدد في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وليس إلى جدول تصاعدي
- ضريبة عامة: بمعنى أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين
- ضريبة تصريحية. بمعنى ان الشخص المعنوي المكلف لها ملزم بتقديم تصريح يتضمن الربح السنوي المحقق قبل الفاتح من أفريل من كل سنة، إلى مفتشية الضرائب التابعة لمنطقة نشاط الشخص المعنوي.

الفرع الثاني: مجال تطبيق والإعفاءات

1- مجال التطبيق: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 136

يخضع للضريبة على أرباح الشركات حسب المادة 136 من القانون:

← شركات المساهمة SPA؛

← الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL؛

← المؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL؛

← شركات التوصية بالأسهم SCA؛

← المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

← الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة الأسهم؛

بالإضافة إلى باقي الشركات مهما كان شكلها وحرصها باستثناء:

أ- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلى إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرافق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا رجعة فيه

ب- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط

ت- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة أسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة

• الشركات التعاونية والاتحاديات التابعة لها باستثناء تلك المعفاة المشار إليها في المادة 138.

• المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

• أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليس لديهم شخصية مهنية متميزة من هذه المؤسسات

• أرباح المؤسسات وإن كانت لا تملك إقامة أ، ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة لنشاط يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

• إذا كانت مؤسسة ما تمارس في ان واحد نشاطها بالجزائر وخارجها، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ما عدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

• الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدة عن الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري

2- الإعفاءات الدائمة: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 138

• التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية؛

• مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة لنشاط المسرحي؛

• المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين وكذا الهيئات التابعة لها؛

• صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط؛

• التعاونيات الفلاحية لتمويل والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد الذي تسلمه المصالح؛

• المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛

• الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل، وحفظ وبيع المنتجات الفلاحية، وذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط القانونية والتنظيمية؛

• المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالطبيب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛

الفصل الأول:

مدخل نظري للجباية العادية

- العمليات المدرة للعملة الصعبة وخاصة عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدي، حيث يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة؛
- 3- الإعفاءات المؤقتة: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 138
- تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب في إطار إعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني لتأمين البطالة من إعفاء للضريبة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية المشروع أو النشاط؛
- تحدد المدة ب 6 سنوات بداية من تاريخ النشاط، إذا كانت الأنشطة تمارس في مناطق يحب ترقيتها يحددها التنظيم، وقد تمدد هذه الفترة إلى سنتين عندما يقوم المستثمرون أو أصحاب المشروع بإضافة 3 عمال على الأقل؛
- يستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات أنشطة الشباب مستفيدة من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الصحراء؛
- يستفيد الحرفيون التقليديون الممارسون لنشاط حرفي فني لإعفاء من الضريبة لمدة 10 سنوات.
- تستفيد شركات راس مال الخاطرة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق نشاطها؛
- تستفيد المؤسسات السياحية المحدثه من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب من إعفاء لمدة 10 سنوات باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي؛
- تستفيد من إعفاء لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحققة بالعملة الصعبة؛

المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات

يقصد بتنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات ذكر معدلاتها وطرق دفعها بالإضافة إلى التزامات وعقوبات المكلفين بها

1- معدلات الضريبة على أرباح الشركات

حددت المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلات التالية:

1.1. المعدل العادي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى

الجدول رقم (01-01): معدلات الضريبة على أرباح الشركات

المعدلات	طبيعة النشاط
19%	أنشطة الإنتاج
23%	أنشطة البناء والأشغال العمومية والري. وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالة الأسفار
26%	بالنسبة للأنشطة الأخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

2.1. معدلات الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات:

حيث حددت نسبة الاقتطاع من المصدر في الفقرة الثانية من المادة 150 من (ق.ض.م.و.م) والاقتطاع من المصدر من المصدر هو طريقة تلجأ إليها إدارة الضرائب لتحصيل بعض الضرائب والمداخيل ومحاربة الغش والتهرب الضريبي

الجدول رقم (01-02): معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات

المعدل	النشاط الخاضع للضريبة
10%	- بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات. - بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية
20%	- بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر، يكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا
24%	- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات - المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر - الحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع
30%	- عوائد المؤسسات الأجنبية في إطار تأدية الخدمات
40%	- بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا

المصدر: من إعداد الطالبين و بناءا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

2- دفع الضريبة على أرباح الشركات

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق نظام الدفع الفوري والذي يعرف بالتسديد التلقائي وهناك أيضا طريقة أخرى تتمثل في الاقتطاع من المصدر تم ذكرها سابقا.

1.2. نظام التسديد التلقائي:

نظام التسديدات التلقائي هو النظام الأساسي في دفع الضريبة حيث يقوم المكلف بحساب الضريبة ودفعها تلقائيا إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة أو لصندوق محصل الضرائب بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لهذا المركز، دون إشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب لهذا الأخير بالتسديد. ويتم تسديد الضريبة وفق ثلاثة أقساط متساوية متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجب دفعها.

وتدفع هذه الأقساط من كل سنة مالية، حيث مبلغ القسط الواجب الدفع يمثل 30% من الضريبة المستحقة على أرباح الدورة الأخيرة،

$$\text{القسط} = \text{قيمة الضريبة IBS للسنة السابقة} \times 30\%$$

وفيما يخص المؤسسات حديثة النشأة يتم اعتماد 5% من راس مال الشركة لحساب القسط.

$$\text{القسط} = 5\% \text{ من راس مال الشركة} \times 30\%$$

والجدول التالي يوضح طريقة دفع الأقساط

الجدول رقم (01-03): أقساط دفع الضريبة على أرباح الشركات

الأقساط	موعد دفع القسط	أساس حساب القسط
القسط الأول	20 فيفري إلى 20 مارس	30% من ضريبة السنة (n-2)
القسط الثاني	20 ماي إلى 20 جوان	30% من ضريبة السنة (n-1)
القسط الثالث	20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر	30% من ضريبة السنة (n-1)

المصدر: من إعداد الطلبة واعتماد على المادة 356 من (ق.ض.م.و.م)

ملاحظة: رصيد التصفية

رصيد التصفية يتم حسابه في 30 أبريل من السنة الموالية.

$$\text{رصيد التسوية} = \text{IBS السنة الحالية} - \text{مجموع التسبيقات المسددة}$$

ونميز بين 3 حالات:

الفصل الأول:

مدخل نظري للجباية العادية

الحالة الأولى: مجموع التسبيقات المؤقتة يساوي مبلغ الضريبة، وهي حالة نادرة أي يكون رصيد التسوية معدوم.
الحالة الثانية: مجموع التسبيقات المؤقتة أصغر من مبلغ الضريبة، في هذه الحالة رصيد التسوية موجب أي على المكلف تسديد الفرق بين قيمة الضريبة وما تم تسديده من تسبيقان.

الحالة الثالث: مجموع التسبيقات المؤقتة أكبر من مبلغ الضريبة وهذا يكون رصيد تسوية سالب، يكن خصمه من أقساط التسوية المقبلة.

يجب ان تسدد التسبيقات بواسطة تصريح سلسلة G50 ويتضمن هذا التصريح. (سرداني و غاني دييون، تطور نظام الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر: تقييم واصلاح دراسة تحليلية من (1993-2019)، 2021-2022، الصفحات 59-60)

- اسم الشركة، عنوانها الحالي، رقمها الجبائي، مكان مقرها الاجتماعي أو مقر المؤسسة التابعة لها، السنة المحاسبية، رقمها الإحصائي، اجل التسوية، نوعية التسبيقات المدفوعة، القيمة الإجمالية للمبالغ المستحقة المتعلقة بالتسبيق المعني.

3- الالتزامات وعقوبات المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات

1.3: الالتزامات الجبائية:

يخضع المكلف بالضريبة على أرباح الشركات إلى مجموعة من الالتزامات تتمثل فيما يلي:
حسب المادة 151 يتعين على الأشخاص المعنويين الخاضعون للضريبة ان يكتتبوا قبل 30 أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة.

إذا سجلت المؤسسة عجزا، يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط وعندما ينتهي اجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية يمدد اجل الاستحقاق إلى أول يوم مفتوح يليه، حيث حددت هذه الالتزامات في المواد 151 إلى 153 والمتمثلة في.

أ- التصريح بالوجود:

حيث نصت المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المذكورة سابقا انه " يجب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات والدخل ان يقدموا تصريحا بالوجود في غضون 30 يوما من بداية نشاطهم، ويتم تقديم التصريح إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها، ويجب ان يحتوي التصريح مبلغ ورقم أعمالهم، ورقم تسجيلهم في السجل التجاري، نتائج الخاصة بكل سنة، وكذا لقب المحاسب أو الخبراء المكلفين بسمك حساباتهم، كما يجب ان تمسك المحاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها. (سرداني و غاني دييون، تطور نظام الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر: تقييم واصلاح دراسة تحليلية من (1993-2019)، 2021-2022، صفحة 65)

ب- التصريح الشهري:

الفصل الأول:

مدخل نظري للجباية العادية

يعتبر التصريح سلسلة (G50) تصريح وحيد يقوم مقام جدول إشهار بدفع، ويجب إيداع التصريح لدى قابض الضرائب المتواجد بدائرتكم خلال 20 يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي استحققت فيه الحقوق أو الذي تم فيه إجراء الاقتطاع من المصدر وتسديد في ان واحد المبالغ الموافقة. تكون الأقساط الأربعة مدرجة على التوالي في تصريحات أشهر جانفي وأفريل وجويلية واکتوبر، حيث يجب إيداعها خلال 20 يوما الأولى من الشهر الموالي. يكون متبقى التصفية مدرجا في تصريح شهر مارس من السنة الموالية حيث يجب إيداعها خلال عشرون يوما الأولى من شهر أفريل. (شريف، 2017/2018، صفحة 81)

ت- التصريح السنوي للنتائج:

يتعين على المكلفين في اجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة، اکتتاب تصريح خاص بنتائج يتعلق بالسنة المالية السابقة ويقدم هذا التصريح إلى مفتشية الضرائب لكان تواجد المقر الاجتماعي أو مقر المؤسسة الرئيسية، كما يتعين عليكم أن تقدموا، كوثائق مرفقة بالتصريح المطبوعات الموضوعات تحت تصرف الإدارة:

- مستخلصات الحسابات الخاصة بعمليات المحاسبية: نسخة من الحصيلة وكشف للمصاريف
- جدول حساب النتائج لتحديد الربح الخاضع للضريبة
- كشف المدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني
- كشف مفصل للتسبيقات المدفوعة بصدد الضريبة على أرباح الشركات. (شريف، 2017/2018، صفحة 82)

2.3- العقوبات والإجراءات المترتبة على مخالفة الالتزامات الضريبية:

من اجل تقادي تهرب الضريبي والغش والتلاعب في الحسابات وتأخيرات وعدم تقديم التصريحات، جاءت بعض المواد من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للحد من هذه الظواهر والمتمثلة في:

أ- حالة عدم تقديم تصريح السنوي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 194

تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%. إذ لم يصل التصريح إلى الإدارة خلال اجل قدره 30 يوما اعتبارا من تاريخ التبليغ في ظرف موصى عليه مع إشعار بالاستلام، تطبق زيادة بنسبة 35%.

ب- الزيادات بسبب نقص التصريح: (سرداني و غاني ديبون، تطور نظام الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر:

تقييم واصلاح دراسة تحليلية من (1993-2019)، 2021/2022، صفحة 70)

حسب نص المادة 193 إذا قدم المكلف بالضريبة في التصريحات دخل أو ربح ناقصا أو غير صحيح، حيث تفرض عليها غرامات وهي:

-10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 5000دج أو يساويه.

الفصل الأول:

مدخل نظري للجباية العادية

-15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50000 دج أو يقل عن مبلغ 200000 دج.

-25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200000 دج.

أما في حالة عدم تقديم المكلف للتصريح في الوقت المحدد تفرض عليه غرامة بمقدار 1000 دج، وفي حالة تقديم تصريح غير كامل للوثائق خلال 30 يوما إبتداءا من تاريخ التبليغ حيث يضاعف مبلغ الحقوق إلى 25%.

ت-الغرامات الجبائية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024) المادة 194

يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحا بالوجود بدفع غرامة جبائية محددة 30.000 دج، وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

كما تطبق على المكلفين بالضريبة الذين لا يقومون بإرفاق التصريح السنوي للنتيجة بالكشف غرامة جبائية محددة بمعدل 2% من رقم الأعمال السنوي للسنة المعنية.

ويترتب على الإيداع المتأخر لكشف الزيائن تطبيق الغرامات الآتية:

30.000 دج عندما تكون مدة تأخير شهرا واحدا.

50.000 دج عندما يتجاوز التأخير شهرا واحدا ويقل عن شهرين.

80.000 دج عندما يتجاوز التأخير شهرين.

الفصل الثاني:

اثر الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية

الجباية العادية

تمهيد:

بعدها قمنا بالدراسة النظرية للجباية العادية والضريبة على أرباح الشركات، سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية من خلال توضيح وبيان العلاقة بينهما، حيث تشكل حصيلة الضريبة على أرباح الشركات جزءا مهما منش حصيلة الجباية العادية، وتسعى الجزائر على غيرها من الدول إلى ترقية وتحسين هذا النوع من الإيرادات، وسوف نقوم في هذا الفصل بإبراز تطور حصيلة مكونات الجباية العادية و نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية، كما سنتطرق إلى تقديم مدخل لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبناء نموذج قياسي يدرس اثر IBS وباقي الضرائب على الجباية العادية خلال الفترة (2000-2023)

المبحث الأول: مساهمة الضرائب على أرباح الشركات في زيادة الجباية العادية

تلعب الضريبة على أرباح الشركات دورا مهما في حصيلة الجباية العادية بحيث تحتل المرتبة الرابعة بعد كل من الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضرائب الجمركية.

المطلب الأول: تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات

لقد لقيت الضريبة على أرباح الشركات عدة تعديلات منذ بداية تطبيقها وكل هذا من اجل زيادة حصيلتها وتسهيل دفعها من طرف المكلفين بها حيث تلعب دورا مهما في حصيلة الجباية العادية وجب الاهتمام بها خاصة بعد توجه العالم تغطية نفقاتها من طرف الجباية العادية وعدم الاعتماد على الجباية البترولية في المقام الأول وذلك بسبب مخاطر كبيرة وعيوب الموجودة فيها، فمن اجل معرفة نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في الجباية العادية وجب أولا التعرف على التعديلات في قوانين وتشريعات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات وهذه التعديلات كانت تخص المعدل العادي والمخفض.

جدول(01-02): تعديلات الضريبة على أرباح الشركات (المعدل العادي والمخفض) من 1992-2015

المعدل	المعدل العادي	المعدل المخفض
تعديل قانون المالية لسنة 1992	42% ibr	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية لسنة 1994	38% ibr	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية لسنة 1999	30% ibr	15% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية التكميلي 2006	25% ibr	12.5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية التكميلي 2008	19% بالنسبة لأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 25% بالسنة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم	/

	الأعمال	
/	19% بالنسبة لأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2009
/	19% بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه	
/	25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات	
/	25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال	
/	23% تفرض على أرباح الشركات	تعديل قانون المالية 2015
/	19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	تعديل قانون المالية التكميلي 2015
/	23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات السفر	
/	26% بالنسبة للأنشطة الأخرى	

المصدر: (مختار، صفحة 187)

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض المعدل العادي في كل سنة يتم فيها تعديل قانون المالية، وهذا راجع إلى السياسة الجبائية المتبعة من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين ومن أجل تشجيع المؤسسات الاقتصادية وترقيتها وزيادة قدرتها الإنتاجية من خلال منح امتيازات وإعفاءات وكذلك للظروف الاجتماعية والسياسية حيث انخفض معدل من 42% سنة 1992 إلى 19% سنة 2008 أي تراجع بنحو 23% وكان في سابقة تفرض نسبة على جميع المؤسسات أما بعد قانون المالية 2008 أصبحت تفرض نسب مختلفة حسب كل نشاط.

بعد التعرف على اهم التعديلات في معدلات فرض الضريبة على أرباح الشركات نتطرق بعدها إلى نسبة تطور الحصيلة المالية ل (ibs).

الجدول رقم (02-02): نسبة تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات للفترة 2000-2023،
الوحدة مليار دج

نسبة تطور الضريبة على أرباح الشركات (%)	حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (مليار دج)	البيان السنوات
30.8	39.19	2000
-7.14	36.39	2001
17.81	42.87	2002
6.48	45.65	2003
7.40	49.03	2004
27.76	62.64	2005
88.89	118.32	2006
-17.68	97.4	2007
37.06	133.5	2008
71.56	229.03	2009
11.56	255.5	2010
-3.76	245.9	2011
0.94	248.204	2012
4.02	258.17	2013
4.44	269.623	2014
24.25	335	2015
13.49	380.2	2016
10.42	419.8	2017
-8.43	384.4	2018
0.08	384.7	2019
58.01	607.90	2020
-25.75	451.38	2021
5.53	476.33	2022
5.06	500.40	2023

المصدر: (مختار، صفحة 189)

من خلال معطيات الجدول (1): نلاحظ ان قيم الضريبة على أرباح الشركات في تطور مستمر، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 36.39 مليار دينار جزائري إلى غاية 2006 حيث بلغت 118.32 وسجلت اعلى حصيلة لها سنة 2014 ما يقارب 269.623، أما نسبة تطور قيمتها فتراوحت بين الانخفاض والارتفاع وسجلت اعلى نسبة تطور سنة 88.88% كما شهدت نسب تطور متدنية وكانت ادنى نسبة لها سنة 2021 بنسبة -25.75- %، وما نستخلصه من الجدول تطور حصيلة الضريبة على أرباح الشركات في تزايد مستمر في حصيلتها بالرغم من تراجعها أحيانا لأسباب قد تخلف من سنة لأخرى ويمكن إرجاع ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات أو تهربها أحيانا أخرى و في العموم ان تطور الضريبة على أرباح الشركات يدل على نجاعة إجراءات والإصلاحات الجبائية.

كما يجب علينا الإشارة إلى تطور حصيلة الضريبة على أرباح الشركات ونسبة مساهمتها في مجموع الضرائب المباشرة الأخرى والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (02-03): مساهمة ضريبة على أرباح الشركات في مجموع الضرائب المباشرة، الوحدة مليار دج:

السنوات	البيان	الضرائب المباشرة (1)	IBS (2)	نسبة مساهمة 1 في 2
2000		82.02	39.19	47.78
2001		98.47	36.39	36.95
2002		112.23	42.87	38.19
2003		127.91	45.65	35.68
2004		147.98	49.03	33.13
2005		168.14	62.64	37.25
2006		241.22	118.32	49.05
2007		258.07	97.4	37.7
2008		331.54	133.5	40.26
2009		462.13	229.03	49.55
2010		561.68	255.5	45.48
2011		653.88	245.9	37.60
2012		862.29	248.204	28.78
2013		823.11	258.17	31.36
2014		881.25	269.623	30.59

32.38	335	1034.5	2015
34.27	380.2	1109.2	2016
34.76	419.8	1207.6	2017
31.93	384.4	1203.8	2018
30.41	384.7	1264.7	2019
51.37	607.90	1183.4	2020
51.13	451.38	1334.09	2021
50.73	476.33	1415.13	2022
50.25	500.40	1496.08	2023

المصدر: من عداد الطالبين واعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و الجدول رقم (02-02) بحيث تعتبر الضريبة على أرباح الشركات نوع من أنواع الضرائب المباشرة بالإضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي ويتم اعتبارهما اهم عناصر مساهمة في حصيلة الجباية العادية

المطلب الثاني: تطور الجباية العادية (FN) للفترة (2000-2023)

بعد إجراء العديد من التعديلات على قوانين المالية وكذلك استحداث العديد من مكونات الجباية العادية تطورت حصيلة الجباية العادية بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة.

1. تطور مكونات الجباية العادية:

للجباية العادية العديد من المكونات التي تساهم في حصيلتها منها ضرائب مباشرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وهناك أيضا الضرائب الغير المباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA)، بإضافة إلى الضرائب الجمركية (TD) ، وحقوق الطابع والتسجيل (TE)، والجدول التالي يوضح تطور مكونات الجباية العادية.

الجدول رقم (02-04): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2020، الوحدة مليار دج

السنوات	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)	الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	الضرائب الجمركية (TD)	حقوق الطابع والتسجيل (TE)	إيرادات الجباية العادية (FN)
2000	42.83	39.19	181.505	86.321	16.2	349.5
2001	62.08	36.39	199.229	103.683	16.83	398.23
2002	69.36	42.87	249.147	128.355	18.86	482.89
2003	82.26	45.65	260.07	143	19.28	524.92

580.41	19.59	138.83	307.34	49.03	98.95	2004
640.47	19.61	143.88	350.13	62.64	105.5	2005
720.88	23.53	114.84	376.685	118.32	122.9	2006
766.75	28.12	133.12	399.328	97.4	160.67	2007
965.28	33.62	164.88	489.047	133.5	198.04	2008
1146.6	35.81	170.23	545.593	229.03	233.1	2009
1297.9	39.65	181.86	565.823	255.5	306.18	2010
1488.9	45.19	222.371	632.265	245.9	407.98	2011
1908.6	56.09	338.2	739.296	248.204	614.084	2012
2031	62.51	403.77	838.393	258.17	564.94	2013
2091.5	70.77	370.91	871.189	269.623	611.627	2014
2354.7	84.7	395.561	913.072	335	699.46	2015
2472.2	95.8	389.4	1006.2	380.2	728.99	2016
2630	95	364.7	1112.6	419.8	787.78	2017
2711.8	95.2	313.4	1184.52	384.4	819.36	2018
2843.5	96.1	362.1	1257.1	384.7	880.03	2019
2625.2	96.6	328.2	1143.35	607.90	575.45	2020
2467.62	86.38	380.05	1131.84	451.38	882.70	2021
2562.35	89.89	393.58	1180.41	476.32	938.79	2022
2648.86	93.17	406.62	1126.08	500.40	955.68	2023

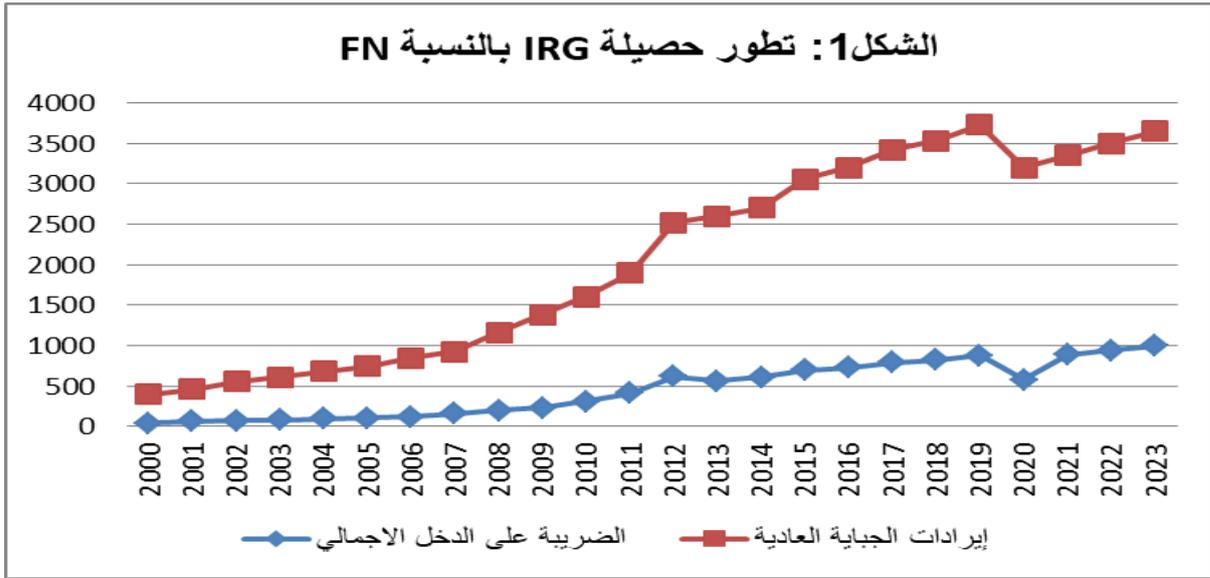
المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ons.dz وبالنسبة لسنوات 2021-2022 تم استخدام التوقع بواسطة الدالة forecast

من خلال الجدول يتضح لنا ان حصيلة الجباية العادية ارتفعت من حوالي 1297 مليار دج سنة 2010 إلى حوالي 2710 مليار دج سنة 2020 وذلك سبب الإصلاحات الجبائية التي كان لها تأثير إيجابي على حصيلة الجباية العادية، حيث لقيت مكونات الجباية العادية التي تشمل كل من حقوق الطابع والتسجيل والضرائب على

أرباح الشركات و الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي إلى جملة من إصلاحات والإجراءات والتعديلات الجبائية خلال كل فترة، ويجب علينا إيضاح تطور حصيلة مكونات الجباية العادية بواسطة الرسم البياني والتعليق على كل واحد منها.

2. التمثيل البياني لمكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2023:

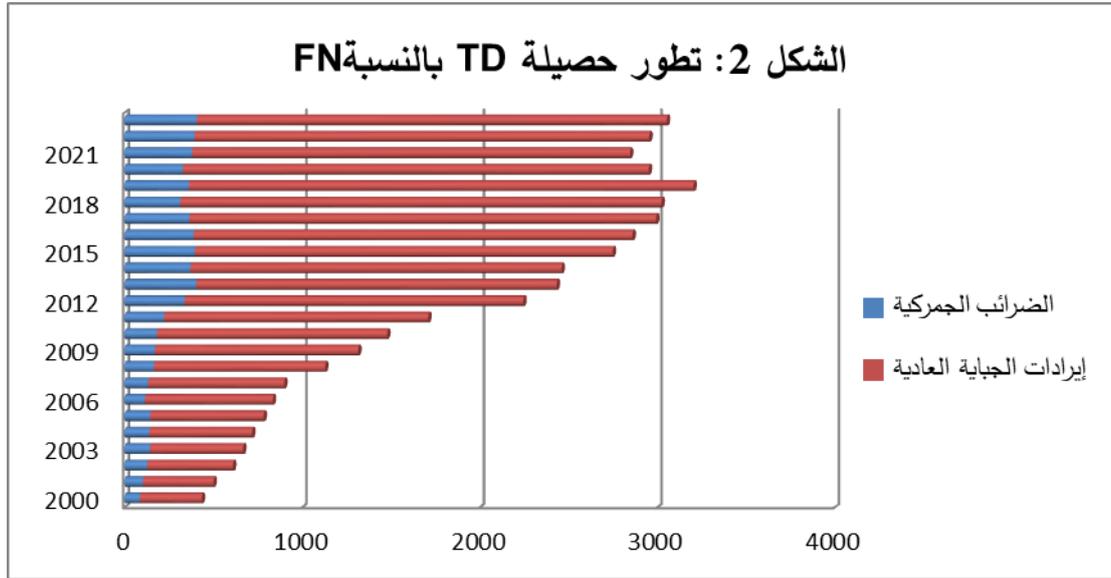
1.2 تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 4

من خلال الشكل نلاحظ الزيادة المستمر لمساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في مجموع الجباية العادية حيث بلغ متوسط مساهمتها 24% وسجلت ادنى حصيلة لها 42.38 (مليار دج)، و اكبر حصيلة لها 995.68 (مليار دج) سنة 2023، وتعتبر ثاني اكبر حصيلة بعد TVA، كما عرفت إصلاح الضريبي خلال الفترة (2003-2016) الذي عدل جدول الضريبة على الدخل الأدنى للإخضاع من 60.000 إلى 120.000 وكذلك خفض عدد الأقساط الضريبية من 5 إلى 3 أقساط وهذا ما أدى إلى تناقص ضئيل في حصيلتها استمرت في زيادة إلى ان وصلت إلى اعلى مساهمة لها سنة 2023 بنسبة 37.5% وهذا راجع إلى تعديلات في نظام الأجور والمرتببات و اعتماد أسلوب الاقتطاع من المصدر الذي يقضي تقريبا على ظاهرة الغش والتهرب الجبائي وأيضا زيادة مناسب الشغل وبتالي زيادة وعاء الضريبي وعدد المكلفين بها.

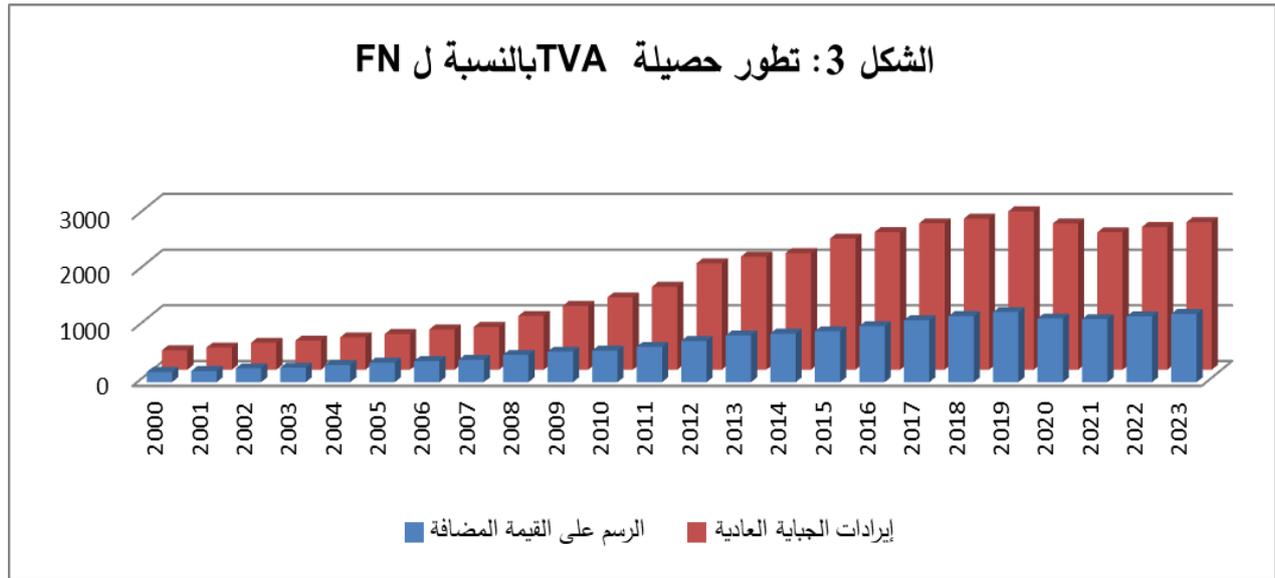
2.2 تطور حصيلة الضرائب الجمركية (TD) : حيث يوضح الشكل تطور حصيلة الرسوم الجمركية بالنسبة لحصيلة الجباية العادية خلال الفترة (2000-2023).



المصدر: من اعداد الطالبان وبالاعتماد على الجدول رقم 4

من خلال الشكل نلاحظ ان الحقوق الجمركية جاءت في المرتبة الثالثة بعد كل من IRG و TVA بمتوسط بلغ 257.41 مليار وبلغت ادنى حصيلة لها 86.32 (مليار دج) سنة 2000، وسجلت اكبر حصيلة لها 406.62 (مليار دج) سنة 2023، من حيث مساهمتها في الجباية العادية وتعتبر حصيلة أيضا قليلة وكما انها شهدت تذبذب هي الأخرى خلال الفترة 2013 الى 2020 انخفاض من 19.88% إلى 12.50% ، وهذا الانخفاض يشير إلى عدم مواكبة زيادة ضرائب الجمركية مع الزيادة في حصيلة الجباية العادية، وكذلك نتيجة الشروع في عقد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

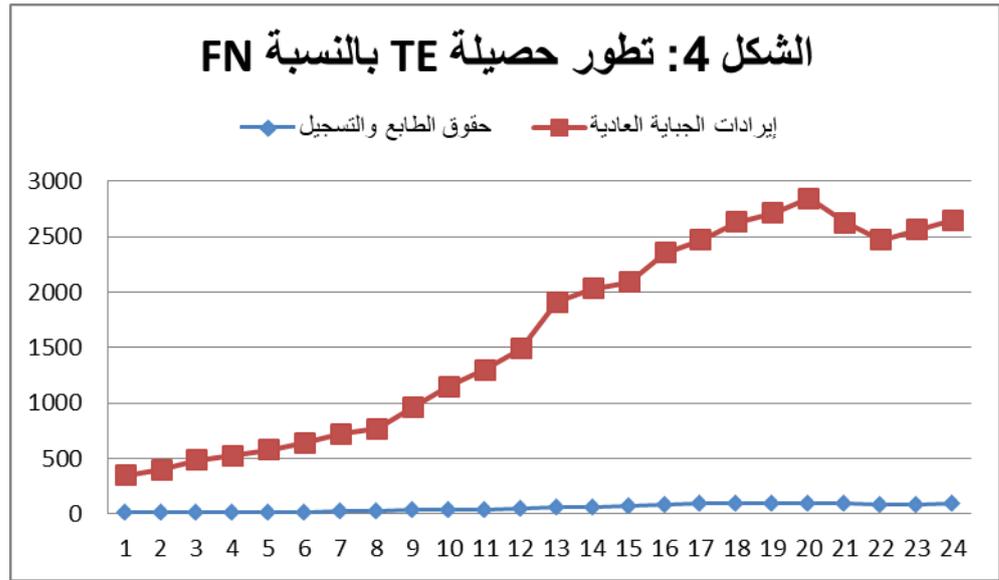
3.2 تطور حصيلة الرسم علة القيمة المضافة (TVA): يوضح الشكل مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لحصيلة الجباية العادية خلال الفترة (2000-2023).



المصدر: من إعداد الطالبين وبناءا على معطيات الجدول رقم 4

من خلال الشكل يتبين لنا ان حصيلة الرسم على القيمة المضافة تعتبر اهم مكون في الجباية العادية وتحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الجباية العادية وتصل إلى اكثر من 42% وبلغت اعلى نسبة مساهمة لها سنة 2005 ب 54.67%، و بلغ متوسط حصيلة TVA 715.01 (مليار دج)، ونلاحظ التطور المستمر في حصيلتها، وانخفضت مساهمتها في الجباية العادية إلى ما دون 42% من 2012 إلى 2016 لتعاود ارتفاع لتصل إلى 46.29% سنة 2023، ومع ذلك تعتبر مساهمة TVA في الجباية العادية مهمة، وذلك راجع إلى عدم قدرة التهرب الضريبي لان الرسم على القيمة المضافة يعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل، كم تعتبر هيمنة الرسم على القيمة المضافة مؤشر للتخلف الاقتصادي لان الدول المتطور تعتمد اكثر وتسيطر على الضرائب المباشرة كما ان الضرائب الغير مباشرة تحتوي على العديد من العيوب الاقتصادي والاجتماعية تمثل عامل من عوامل التضخم و تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والضعيفة. (علي، 2018، صفحة 258)

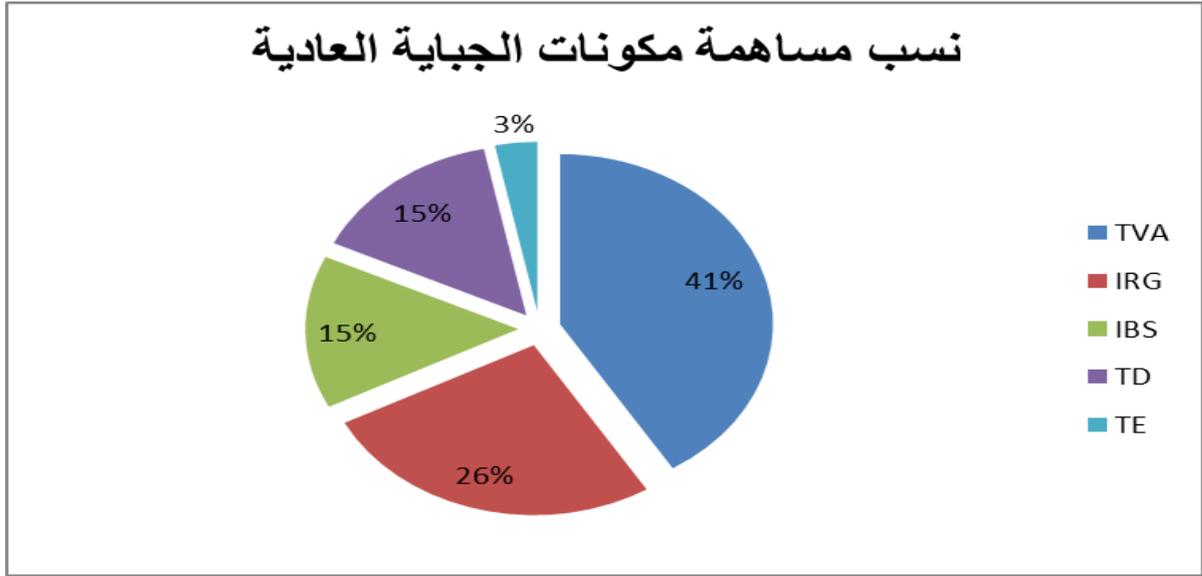
4.2 تطور حصيلة حقوق الطابع والتسجيل (TE): يوضح الشكل مساهمة حصيلة حقوق الطابع والتسجيل بالنسبة لحصيلة الجباية العادية خلال الفترة (2000-2023).



المصدر: من إعداد الطالبين وبناء على معطيات الجدول رقم 4

من خلال الشكل نلاحظ ضعف الكبير لحصيلة حقوق الطابع و التسجيل بحيث تبقى بعيدة جدا عن المستويات المطلوبة حيث سجلت ادنى قيمة لها 16.2 سنة 2000، وسجلت اكبر حصيلة لها 96.6 سنة 2020، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في حصيلة الجباية العادية 5% ويرجع ذلك إلى تخلي الأفراد عن تسجيل عمليات انتقال الملكية، وتداول رأس المال خاصة العقارات وفق الإجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين، وكذلك لغياب سوق عقارية منظمة تكون مؤشرا على صحة الأسعار المصرح بها. وينبغي إعطاء أهمية لهذا النوع من الضرائب من خلال إعادة الاعتبار لمصالح الوعاء التسجيل والطابع و التنسيق مع مفتشيات الوعاء الأخرى لمراقبة حقوق الطابع المحملة على الفواتير المسددة نقدا بواسطة إحصائيات دورية. (علي، 2018، صفحة 258)

5.2 نسب مساهمة مكونات الجباية العادية: حيث تمثل الدائرة النسبية حصيلة مكونات الجباية العادية وتم استعمال متوسط قيم هذه المكونات (IRG.IBS.TVA.TD.TE) خلال الفترة (2000-2023).



المصدر: من إعداد الطلبة و بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

من خلال الجدول نلاحظ ان الرسم على القيمة المضافة يعتبر اهم مكون للجباية العادية ومن ثم الضريبة على الدخل الإجمالي بينما تأتي في المرتبة الرابعة الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% وتعتبر هذه النسبة قليلة ويجب العمل على زيادة حصيلتها من خلال تبسيط إجراءات فرض الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق الإخضاع الجبائي للشركات الأجنبية المستثمرة وكذلك الحد من الإعفاءات الضريبية لأنها أصبحت من اهم العوامل المساهمة في تقليص الوعاء الضريبي.

المطلب الثالث: مساهمة ibs في الجباية العادية للفترة (2000-2023)

تساهم حصيلة الضريبة على أرباح الشركات في العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الجباية العادية حيث تعتبر مورد هام وأحد مكونات الإيرادات الجبائية التي تساهم في تغطية النفقات العامة، وبذل المشرع الجبائي مجهودا كبيرا من اجل تحقيق أهداف من تفعيل الضريبة على أرباح الشركات وتمثلت في جملة من التعديلات والإصلاحات عليها من اجل تسهيل وتبسيط إجراءاتها وتخفيف عبئها على المكلفين بها من جهة والزيادة في حصيلتها من جهة أخرى، وتعد الضريبة على أرباح الشركات من اهم مكونات الضرائب المباشرة و التي تساهم في الجباية العادية وعليه سنتطرق لمدى مساهمة هذا النوع من الضرائب في الجباية العادية من خلال الجدول التالي:

الجدول (02-05) نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في مجموع الجباية العادية، الوحدة مليار دج

السنة	البيان	حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (1) مليار دج	حصيلة الجباية العادية (2) مليار دج	نسبة مساهمة (1) في (2)
2000		39.19	349.502	%11.21
2001		36.39	398.23	%9.13
2002		42.87	482.89	%8.87
2003		45.65	524.92	%8.69
2004		49.03	580.41	%8.44
2005		62.64	640.47	%9.78
2006		118.32	720.88	%16.41
2007		97.4	766.75	%12.7
2008		133.5	965.28	%13.83
2009		229.03	1146.61	%19.97
2010		255.5	1297.94	%19.98
2011		245.9	1488.89	%16.1
2012		248.204	1908.57	%13
2013		258.17	2031.02	%12.71
2014		269.623	2091.45	%12.89
2015		335	2354.7	%14.23
2016		380.2	2472.2	%15.31
2017		419.8	2630	%15.96
2018		384.4	2711.76	%14.51
2019		384.7	2843.46	%13.53
2020		607.90	2625.16	%23.15
2021		451.38	2467.62	%18.29
2022		476.33	2562.35	%18.59
2023		500.40	2648.86	%18.89

المصدر (مختار، صفحة 191)

ومن خلال الجدول 5 نلاحظ تزايد الضرائب على أرباح الشركات حيث عرفت تزايد مستمر خلال المدة الزمنية من 2001 إلى 2017 حيث ارتفعت قيمتها من 36.39 مليار دج سنة 2001 إلى 419.80 مليار دج سنة 2017 وتعتبر اعلى حصيلة لها منذ استحداثها سنة 1992، مع تسجيل بعض الاضطرابات الطفيفة من سنة لأخرى، ويرجع هذا إلى السياسة الإصلاحية المتبعة من قبل الدولة، أو إفلاس بعض المؤسسات أو تهريبها من دفع الضريبة، كما عرفت الجباية العادية من خلال الجدول تطور وتزايد مستمر، وسجلت اعلى نسبة مساهمة لها خلال الفترة من 2009 إلى 2011 بنسبة 19%، بينما بلغت أدنى نسبة لها خلال الفترة من 2001 إلى 2005 نسبة بين 8% إلى 9%، وسجلت استقرار خلال الفترة بين 2014 إلى 2019 بمتوسط نسبة بلغ 14%، وما يمكن ملاحظته ان نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات متدنية ولم تكن في مستوى المطلوب خاصة في ظل التعديل والإصلاح والتحفيز المستمر للمؤسسات ومن خلال تقديم الإعفاءات والتنازلات وتخفيض معدلاتها في بعض السنوات، بالإضافة إلى الأسباب التالية:

- كثرة الإعفاءات الممنوحة؛
- كثرة التعديلات وغياب الاستقرار السياسي؛
- مشكل العقار الصناعي الذي يعيق المستثمرين في انشاء الشركات؛
- التهرب والغش الضريبي واستغلال الثغرات الموجودة في التشريعات؛
- انحصار الكثير من الشركات الأجنبية في نشاط واحد وهو قطاع المحروقات؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الضرائب على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية حيث يستعرض هذا الجزء دراسة قياسية تهدف إلى تحديد ما إذا كان للضريبة على أرباح الشركات إثر إيجابي على الجباية العادية وذلك باعتماد على برنامج EViews، والبيانات المالية السنوية من عدة مصادر من أهمها وزارة المالية الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للضرائب ومديرية العمليات الجبائية والتحصيـل ومكتب الإحصائيات وبنك الجزائر.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

تتضمن الدراسة المتغيرات المستقلة وتتضمن (TE.TD.TVA.IRG.IBS)، أما المتغير التابع فيتمثل في الجباية العادية حيث سنحاول دراسة هذه المتغيرات وما مدى تأثيرها وعلاقتها مع بعضها البعض. وهي على النحو التالي.

1. المتغيرات المستقلة:

هو المتغير الذي يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها، المتغير المستقل هو ما اختاره الباحث من صفات قابلة للقياس الكمي أو الكيفي لتقوم بتأثير على كل أو بعض المتغيرات الأخرى الموجودة في الدراسة العلمية ومرتبطة بعلاقة ما مع موضوع البحث يسعى الباحث إلى تفسير العلاقة و التأثيرات بين المتغيرات في البحث العلمي يعالج الباحث العلمي المتغير المستقل بمجموعة من الضوابط والخطوات البحثية الممنهجة توجد فروق بين المتغيرات وبين المتغير المستقل، يستغل الباحث العلمي وجود أو غيابه أو الفروق الكمية أو الكيفية بين المتغيرات، وهي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة وتتمثل في TE,TD,TVA,IBS,IRG، وهو المتغير المتحكم في المتغير الأخر، من دون إحداث أي تأثير عليها، كما يمكن قياسه كمياً ونوعياً، ويلعب دور كبير في تأثير على الجباية العادية من خلال حصيلته حيث يعتبر مصدر مهم للجباية العادية. (المحاضرة الثالثة: المتغيرات في البحوث التربوية)

2. المتغير التابع (الجباية العادية): وهو المتغير المراد تفسير سلوكه، وسمي بتابع لأنه يتبع المتغير المستقل وقد يتعدد المتغير التابع لكل متغير مستقل، واحد وتلعب الجباية العادية دوراً مهماً في إيرادات الدولة والجدول التالي يوضح تطور الجباية العادية في الجزائر

الجدول رقم (02-06): تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجباية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، الوحدة مليار دج

السنوات	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية البترولية (مليار دج)	الجباية الكلية (مليار دج)	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية (%)
2000	349.5	720	1069.50	32.68
2001	398.23	840.6	1238.83	32.15

34.51	1399.29	916.4	482.89	2002
38.57	1360.98	836.06	524.92	2003
40.23	1442.60	862.19	580.41	2004
41.60	1539.47	899	640.47	2005
44.04	1636.88	916	720.88	2006
44.07	1739.75	973	766.75	2007
36.01	2680.68	1715.4	965.28	2008
37.30	3073.61	1927.01	1146.6	2009
46.36	2799.64	1501.74	1297.9	2010
48.71	3056.49	1567.59	1488.9	2011
55.68	3427.61	1519.01	1908.6	2012
55.65	3649.91	1618.91	2031	2013
57.00	3669.18	1577.68	2091.5	2014
57.75	4077.58	1722.88	2354.7	2015
59.36	416.47	1692.55	2472.2	2016
55.29	4756.99	2126.99	2630	2017
53.58	5061.45	2349.65	2711.8	2018
53.10	5354.90	2511.4	2843.5	2019
53.10	4943.91	2318.71	2625.2	2020
50.58	4878.8	2411.18	2467.62	2021
50.51	5073.21	2510.86	2562.35	2022
50.33	5263.32	2614.46	2648.86	2023

المصدر: (حسنى و عبان ، 2020، صفحة 35)

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ الزيادة المستمرة في حصيلة الجباية البترولية فقد تجاوزت نسبة مساهمها خلال عشر سنوات الأولى 60%، وذلك راجع إلى زيادة في أسعار البترول لآكن هذه النسبة عرفت تذبذب بعد الأزمة المالية سنة 2008 وانخفاض أسعار البترول، وتعتبر اعلى حصيلة لها 2511.4 مليار دج سنة 2019، وبقيت إيرادات الجباية البترولية المساهم الأول في حصيلة الجباية رغم الإصلاحات التي شهدتها الجباية العادية و نلاحظ من الجدول تطور المستمر في حصيلة الجباية العادية وذلك خلال الفترة 2000 إلى 2019 حيث سجلت أدنى قيمة لها 349.502 دج سنة 2000 لتستمر في الارتفاع لتصل إلى اعلى قيمة لها تقدر ب

3793.438 سنة 2019 أما عن مساهمتها في حصيلة الإيرادات الجبائية، فقد بلغ متوسط مساهمتها 46% ويرجع التزايد المستمر لها في حسن التسيير ونجاعة الإجراءات والإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة. كما نلاحظ تذبذب نسبة الجباية العادية إلى الجباية حيث انخفضت سنة 2008 إلى 36.01%، وتستمر في التذبذب إلى غاية 2016 حيث تعتبر أكبر نسبة مساهمة لها 59.36% كما صاحب هذه الزيادة تحسن في النظام الجبائي حيث تم تأسيس 3 ضرائب جديدة سنة 1992 وهي IRG, IBS, TVA، كما وجب الإشارة على ان للجباية العادية العديد من المكونات على غرار الضرائب على أرباح الشركات.

3. العلاقة بين المتغير المستقل والتابع:

يمكن الكشف عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في البحث العملي وفقا لما يربط تلك المتغيرات من علاقة فان الأسباب التي تؤثر على موضوع الدراسة تعتبر متغير مستقل أما المتغير التابع ذلك المتغير الذي يتم تناوله عندما يتغير المتغير المستقل، وقد تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية وذلك في الحالات التالية.

كلما زادت قيمة المتغير المستقل زاد بالتعبية قيمة المتغير التابع

وقد تكون عكسية كلما زادت قيمة المتغير المستقل قلت قيمة المتغير التابع،

المطلب الثاني: مدخل نظري لنموذج الدراسة

سننتظر خلال هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد القياسي ثم سنقوم بشرح مختصر عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد باعتباره الوسيلة التي سنستعملها من اجل الدراسة.

1. تعريف الاقتصاد القياسي:

هو تطبيق الطرق الإحصائية في التقييم العملي للعلاقات الاقتصادية، يستخدم تحليل الاقتصاد القياسي على نطاق واسع في الاقتصاد الدولي لتقدير أسباب وأثار التجارة الدولية وأسعار الصرف وحركات راس المال الدولية، وهو احد فروع علم الاقتصاد، ويهتم بقياس وبتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلا كميما مستخدما في ذلك:

- النظرية الاقتصادية
- الاقتصاد الرياضي
- الإحصاء الرياضي والاقتصادي
- أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة

وذلك بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات و التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى. (اقتصاد قياسي)

2. نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من اجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بي الظواهر موضوع البحث.

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم السابقة والتنبؤ بالقيم المستقبلية، وهو عبارة أيضا عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار، والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي: (سلمان، صفحة 2)

$$Y_i = a_i + b_1 X_{1i} + b_2 X_{2i} + \dots + b_k X_{ki} + \epsilon_i$$

حيث:

Y_i : متغير تابع؛

a_i : قيمة ثابتة

b : ميل الانحدار، أو المعاملات الجزئية للانحدار

X : المتغيرات المستقلة

ϵ_i : تمثل خطأ التحديد أو المتغير العشوائي.

ويمكن استخدام الانحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية:

- ان تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- ان تكون البيانات مزعة توزيعا طبيعيا للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- يجب ان تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل.

3. صيغ النموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تم تقدير نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والجباية العادية في الجزائر حيث يعتمد هذا النموذج على (TE.TD.TVA.IRG.IBS) كمتغير مستقل أما الجباية العادية متغير تابع.

$$FN = a_i + b_1 \text{IBS} + b_2 \text{IRG} + b_3 \text{TVA} + b_4 \text{TD} + b_5 \text{TE} + \varepsilon_i$$

بحيث تمثل الرموز ما يلي:

FN: تمثل الجباية العادية.

IBS: تمثل الضريبة على أرباح الشركات.

IRG: الضريبة على الدخل الإجمالي.

TVA: الرسم على القيمة المضافة.

TD: الرسوم الجمركية.

TE: حقوق الطابع والتسجيل.

المطلب الثالث: اختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية.

لدراسة الاستقرارية يتم معالجة كل السلاسل ليتم جعلها مستقرة وذلك باستعانة ببرنامج "EViews"، حيث يعني استقرار السلاسل الزمنية، ذلك الثبات النسبي للتباين والوسط الحسابي، حيث يعتبر هذا الاستقرار شرطاً ضرورياً لتجنب الانحدار الزائف،

الجدول رقم (02-07): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		IRG	IBS	TVA	TD	TE	FN
With Constant	t-Statistic	-1.9017	-2.5130	-0.4411	-4.9186	-0.8213	-0.8338
	Prob.	0.3254	0.1320	0.8860	0.2207	0.7931	0.7902
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8723	-2.3771	-2.1462	-4.8085	-3.8340	-0.6885
	Prob.	0.6344	0.3743	0.4938	0.6875	0.1587	0.9619
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3464	-1.4737	1.5330	-3.8793	2.0169	1.0363
	Prob.	0.1599	0.1275	0.9646	0.2548	0.9856	0.9155
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Différence							
		d(IRG)	d(IBS)	d(TVA)	d(TD)	d(TE)	d(FN)
With Constant	t-Statistic	-11.7013	-10.2394	-3.4807	-5.3113	-3.4698	-3.0809
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0187	0.0004	0.0218	0.0429
		***	***	**	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.4408	-9.9391	-3.4161	-5.1378	-3.2500	-3.1006
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0349	0.0028	0.0428	0.0448
		***	***	**	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.9759	-10.5227	-2.1633	-5.4669	-2.1251	-2.2099
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0322	0.0000	0.0350	0.0291
		***	***	**	***	**	**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات برنامج "Eviews12"

1. من خلال الجدول يتبين لنا ان:

- بالنسبة للمتغير التابع (Fn) نلاحظ ان القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level) اكبر من (0.05)

للنماذج الثلاثة

$$\begin{cases} pro\ fn1 = 0.7902 \geq 0.05 \\ pro\ fn2 = 0.9619 \geq 0.05 \\ pro\ fn3 = 0.9155 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة عند الفرق الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro\ D(fn) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (Fn) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (Fn(1).

- بالنسبة للمتغير المستقل (ibs) نلاحظ القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level)، اكبر من (0.05)

للنماذج الثلاثة.

$$\begin{cases} pro\ ibs1 = 0.3254 \geq 0.05 \\ pro\ ibs2 = 0.3743 \geq 0.05 \\ pro\ ibs3 = 0.1275 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة عند المستوى الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro\ D(ibs) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (IBS) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (ibs (1).

- بالنسبة للمتغير المستقل (irg) نلاحظ القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level)، اكبر من (0.05)

للنماذج الثلاثة.

$$\begin{cases} pro\ irg1 = 0.1320 \geq 0.05 \\ pro\ irg2 = 0.6344 \geq 0.05 \\ pro\ irg3 = 0.1599 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة عند المستوى الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro\ D(irg) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (IRG) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (IRG.(1).

- بالنسبة للمتغير المستقل (TVA) نلاحظ القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level)، اكبر من (0.05)

للنماذج الثلاثة.

$$\begin{cases} pro, tva1 = 0.8860 \geq 0.05 \\ pro, tva2 = 0.4938 \geq 0.05 \\ pro, tva3 = 0.9646 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة عند المستوى الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro d(TVA) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (TVA) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (1).TVA.

- بالنسبة للمتغير المستقل (TD) نلاحظ القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level)، اكبر من (0.05) للنماذج الثلاثة.

$$\begin{cases} pro, TD1 = 0.2207 \geq 0.05 \\ pro TD2 = 0.6875 \geq 0.05 \\ pro TD3 = 0.2548 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة عند المستوى الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro d(TD) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (TD) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (1).TD.

- بالنسبة للمتغير المستقل (TE) نلاحظ القيم الاحتمالية عند المستوى (At Level)، اصغر من (0.05) للنماذج الثلاثة.

$$\begin{cases} pro te1 = 0.793 \geq 0.05 \\ pro te2 = 0.9619 \geq 0.05 \\ pro te3 = 0.9856 \geq 0.05 \end{cases}$$

بينما نلاحظ ان القيم الاحتمالية للنماذج الأول والثالث عند المستوى الأول (At First Différence)، أظهرت قيما معنوية عند مستوى الثقة 95%، حيث، $\{pro d(TE) \leq 0.05\}$.

إذن السلسلة (TE) مستقرة عند الفرق الأول، ونكتب (1).TE.

يتبين من خلال مخرجات (EViews) ان القيم الاحتمالية الزمنية عند المستوى أكبر من مستوى المعنوية $sigi > 5\%$ بينما عند المستوى الأول اقل من مستوى المعنوية، وعليه فإن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى، ونكتب:

$$Fn(1), IRG(1), IBS(1), TVA(1), TD(1), TE(1)$$

2. اختبار السببية:

عند تحليل السلاسل الزمنية يجب معرفة ما اذا كان لمتغير اقتصادي ان يساعد في التنبؤ بمتغير اقتصادي اخر ام لا، على سبيل المثال، فإن معظم حالات الركود الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية قد سبقتها زيادات حادة في أسعار النفط، أو مثل دراستنا وهي معرفة ما اذا كان للضريبة على أرباح الشركات أثر على الجباية العادية، واختبار سببية يقوم على التحقق ما اذا كانت المعلومات المقدمة عن المتغير (y) وهو الجباية العادية، على أنها توفر دلالة إحصائية حول المتغير (x) المستقل،

Pairwise Granger Causality Tests

Date : 05/13/24 Time : 13 :09

Sample : 2000 2023

Lags : 2

Null Hypothesis :

	Obs	F-Statistic	Prob.
DIBS does not Granger Cause DFN	19	0.31178	0.7371
DFN does not Granger Cause DIBS		0.00845	0.9916

نقبل وجود سببية إلا اذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (la probabilité) اقل من (0.05)، وعليه نلاحظ من الجدول أعلاه ان الفرضية الأولى تساوي:

$$. D(Fn) \geq 0.05 \text{ (} pro1 = 0.7371 \text{)} \text{ لا تسبب الفرق الأول (} D(ibs) \text{)}$$

وأیضا الفرضية الثانية تساوي:

$$. D(ibs) \geq 0.05 \text{ (} pro1 = 0.9916 \text{)}. \text{ إذن } D(Fn) \text{ لا تسبب الفرق الأول (} D(ibs) \text{)}$$

وخلاصة القول ان اختبار السببية انتهى بأن $D(ibs)$ لا تؤثر في $D(Fn)$ في الأجل القصير والعكس صحيح.

تقدير النموذج: بعد التعرف على الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معاملات النموذج وذلك من خلال اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 12، خلال الفترة الزمنية (2000-2023)، وبعد إدخالنا للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في البرنامج تحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (02-08): تقدير النموذج.

Dependent Variable:d FN		
Méthode: Least Squares		
Date: 05/13/24 Time: 13:07		
Sample: 2000 2023		
Included observations: 23		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
dIBS	0.002909	0.001241	-2.344327	0.0315
dIRG	0.001616	0.000548	2.950237	0.0090
dTD	0.000350	0.000174	2.016287	0.0325
dTE	7.011174	3.124872	2.243668	0.0385
dTVA	1.702339	0.255474	6.663464	0.0000
C	-61.61801	37.37465	-1.648658	0.1176
R-squared	0.995687	Mean dependent var		1649.703
Adjusted R-squared	0.994418	S.D. dependent var		912.6860
S.E. of regression	68.18827	Akaike info criterion		11.50188
Sum squared resid	79043.89	Schwarz criterion		11.79810
Log likelihood	-126.2716	Hannan-Quinn criter.		11.57638
F-statistic	784.8719	Durbin-Watson stat		1.646619
Prob(F-statistic)	0.000000			
dFN = -0.00290881406775*dIBS + 0.00161618376058*dIRG + 0.000349860507807*dTD + 7.01117429533*dTE + 1.70233926929*dTVA - 61.6180062151				

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews1"

يتبين من مخرجات ان هناك علاقة معنوية بين (TE.TD.TVA.IRG.IBS) و (FN) في الأجل الطويل،

حيث

$$Pr_i \leq 0.05$$

حيث يمثل كل من :

C: يمثل المتغير الثابت

R-squared: معامل التحديد R_2 ؛

Adjusted R-Squared: معامل التحديد المصحح (\bar{R}_2) ؛

Durbin-Watson: إحصائية ديرين واتسون (D W)؛

F-statistic: إحصائية فيشر المحسوبة ؛

F- prob: تمثل احتمالية فيشر ؛

t-Statistic: إحصائية ستودنت لكل معلم.

3. تحليل النتائج التي حصلنا عليها من برنامج EViews:

1.3 اختبار معامل التحديد R square.

توضح قيم معامل التحديد R square حيث بلغ 0.9956 وهي قريبة من الواحد، ويعني ذلك ان المتغيرات المفسرة أو المستقلة (IBS.IRG.TVA.TD.TE) استطاعت ان تفسر أو تتحكم في (99.56%) من المتغيرات التي تحدث في الجباية العادية وهذا يعكس علاقة الارتباط القوية بينها وبين المتغيرات المستقلة.

2.3 اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر).

يستخدم في ذلك اختبار فيشر، ولدينا مخرجات التقدير ان قيمة $0.05 < \text{prob } F = 0.00$ أي ان F المحسوبة أكبر من الجدولية فنرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية

3.3 اختبار معنوية المعالم (المعنوية الجزئية):

لتقييم معنوية النموذج نستخدم إحصائية ستودنت t-Statistic ومن الجدول نستنتج ان المتغير المستقل (ibs) كان معنوي من الناحية الإحصائية عند مستوى الثقة 95 % أي $\{pro < 0.05\}$ ومنه نقول ان الضريبة على أرباح الشركات معنوي أي انه غير معدوم عند مستوى المعنوية 5%.

ويتبين ان هناك علاقة عكسية بين الجباية العادية والضريبة على أرباح الشركات، أي انه كلما زاد مستوى الضرائب على أرباح الشركات ب واحد مليون دينار فان الجباية العادية تزيد ب 2 مليون دينار

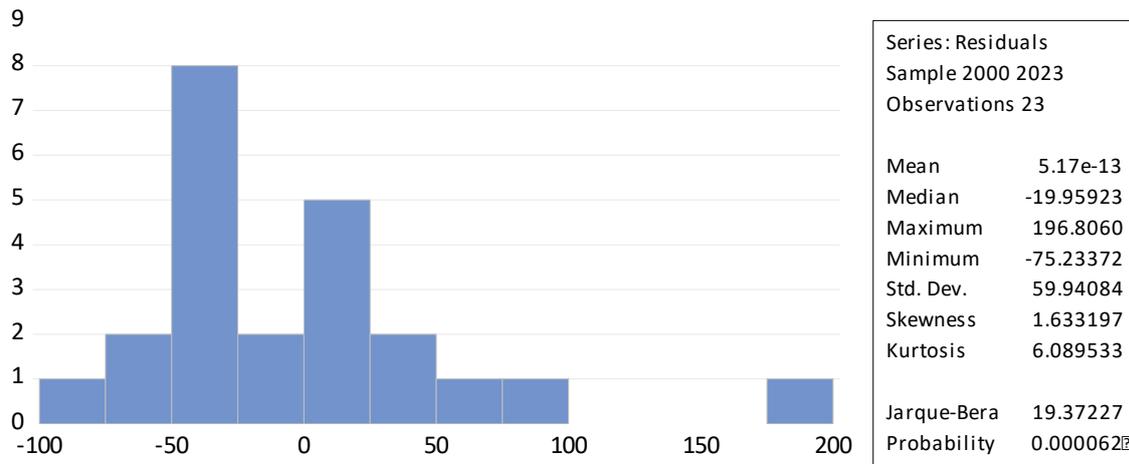
4. اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار (اختبار jarque-bera):

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

وقدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي في هذه الحالة.

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام اختبار jarque-bera يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم اذا كانت قيمة إحصائية JB اكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي χ^2 والعكس. (الدريوش، 2013/2014، صفحة 83)

الشكل رقم 6: اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews"

يتبين لنا ان الأخطاء العشوائية للنموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة (JB=19.37) للقيمة احتمالية $\{prob\} = 0.00062 > 5\%$

5. اختبار الارتباط الذاتي: تبين نتائج الارتباط الذاتي كما يلي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.904157	Prob. F(2,15)	0.4258
Obs*R-squared	2.474443	Prob. Chi-Square(2)	0.2902

يتضح من خلال النموذج خلو من مشكلة الارتباط الذاتي حيث $(probF = 0.42) < 0.05$ وعليه نقبل H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي لسلسلة بواقي للنموذج.

6. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000190	Prob. F(1,19)	0.9891
Obs*R-squared	0.000210	Prob. Chi-Square(1)	0.9884

يتبين من خلال الجدول انه لا يوجد مشكلة عدم ثبات تبيان حد الخطأ العشوائي، حيث سجلت قيمة فيشر (F = 0.00019) بقيمة احتمالية $(probF = 0.98) < 5\%$

7. اختبار ملائمة الشكل الذاتي (ramsey)

يتبين من الجدول أدناه ان (f=14.26) بقيمة احتمالية $\{pro f = 0.3017\} < 5\%$ وهو ما يلزمنا قبول H_0 التي مفادها ملائمة الشكل الخطي للنموذج

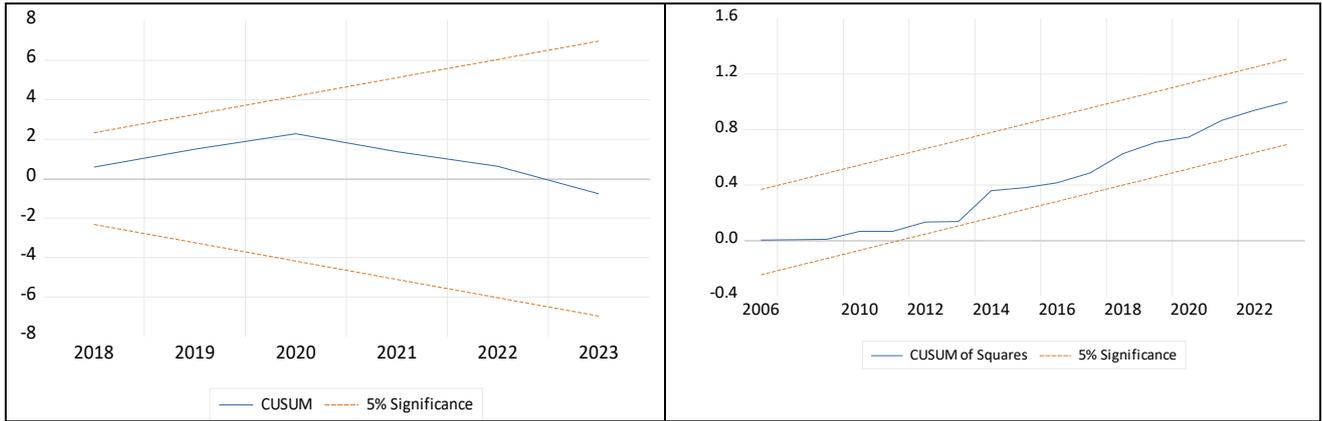
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Spécification: FN IBS IRG TD TE TVA C			
	Value	df	Probabilité
t-statistic	3.776879	16	0.3017
F-statistic	14.26482	(1, 16)	0.3017
Likelihood ratio	14.66013	1	0.0001
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	37256.02	1	37256.02
Restricted SSR	79043.89	17	4649.641
Unrestricted SSR	41787.87	16	2611.742
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	-126.2716		
Unrestricted LogL	-118.9416		

8. دراسة استقرارية النموذج:

هذا الاختبار يعمل على دراسة استقرارية النموذج ككل في الأجل الطويل والقصير والتي تفيد إلى خلو البيانات من متغيرات هيكلية، ويتم حكم فيه على وجود استقرارية أو عدم وجودها من خلال ملاحظة المنحنى اذا اجتاز الممرين هذا يعني عدم وجود استقرارية للنموذج أما اذا كان داخل الممرين نقول ان هناك استقرارية للنموذج وعليه يتم وضع فرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{النموذج مستقر} \\ H_1: \text{النموذج غير مستقر} \end{cases}$$

الشكل رقم 7 : استقرارية النموذج.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews"

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان اختبار كل من CUSUM تقع ضمن الحدود الحرجة للنموذج وهو ما يدل على استقرار النموذج، وأيضا اختبار CUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان المنحنى لم يخرج من الممر أي ان النموذج مستقر خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بمعرفة نسبة تطور حصيلة الضريبة على أرباح الشركات وكذلك نسب مساهمتها في حصيلة الجباية العادية بإضافة إلى التطرق إلى تطور حصيلة مكونات الجباية العادية، وتم الاعتماد في ذلك إلى قوانين المالية، والجرائد الرسمية، والدوان الوطني للإحصائيات،

وقمنا بإجراء دراسة قياسية على تأثير الضريبة على أرباح الشركات على وضعية الجباية العادية خلال الفترة (2000-2023) وقمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وبناء نموذج الدراسة باستخدام برنامج Eviews وتحصلنا على نموذج مستقر ومنعوي.

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا ان للضريبة على أرباح الشركات تأثير محدود وليس كبير على تحسين وضعية الجباية العادية.

خاتمة

لقد سعت الجزائر إلى تنويع مصادر إيراداتها خاصة جانب إيرادات الجباية العادية من أجل تقليل الاعتماد على الجباية البترولية، فقامت بإجراء إصلاحات جبائية تبنتها الجزائر بداية من سنة 1992 من أجل تحسين وضعية الجباية العادية، حيث سعى المشرع الجزائري إلى إصلاح المنظومة الضريبية وذلك من خلال إنشاء واستحداث الضريبة على أرباح الشركات، إلى أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب ولم تحقق الأهداف المرجوة ولم يكن لها تأثير كبير على حصيلة الجباية العادية، ويمكن إرجاع هذا إلى أن النظام الضريبي لم يستطع رفع حصيلة الجباية العادية بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة وكذلك ضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الإنتاجية وصعوبة تقدير أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للضريبة نظرا لعدم امتلاكها للمحاسبة منتظمة، وكذلك ضعف نظام الرقابة والغش والتهرب الضريبي.

اختبار صحة الفرضيات:

حسب ما توصلنا إليه في الدراسة القياسية لتأثير الضريبة على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية العادية خلال الفترة 2000-2023 ، فيمكن الحكم على صحة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

لم يثبت البحث صحة الفرضية الأولى، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية التي تبين مدى مساهمة IBS في حصيلة FN، وعليه نرفض صحة الفرضية الأولى، بحيث لا توجد علاقة سببية وطيدة بين الضريبة على أرباح الشركات والجبائية العادية وذلك بسبب تعدد مكونات الجباية العادية على غرار الضريبة على أرباح الشركات بحيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في حصيلة الجباية العادية.

الفرضية الثانية:

يعتبر تأثير الضريبة على أرباح الشركات تأثير محدود وليس كبير ولم يكن حسب التوقعات والأهداف التي أسست من أجله الضريبة على أرباح الشركات، وذلك راجع إلى عدم توافق بين الوعي والعقلية والثقافة الضريبية لدى المجتمع الجزائري وبين نصوص وقوانين التي جاءت بها هذه الضرائب ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إدراجها على النحو التالي:

❖ للضريبة على أرباح الشركات تأثير على حصيلة الجباية العادية ولكن ليس بتأثير كبير.

خاتمة

❖ تغطي الجباية العادية نسبة معتبرة من مجموع حصيله الإيرادات، ولا تشكل تلك النسبة المنشودة من الإصلاحات، بحيث لا تزال الجباية البترولية تعبر عن المصدر الأساسي لتمويل ميزانية الدولة.

التوصيات المتعلقة بدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن إبداء التوصيات التالية:

- ❖ يجب على النظام الضريبي رفع حصيله الجباية العادية وذلك من خلال الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة.
- ❖ ينبغي إعادة النظر في التحفيزات الجبائية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات وعقلنتها وذلك لسوء استخدامها من طرف المكلفين في محاولة للتهرب والغش الضريبي
- ❖ الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي ومواكبته للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا ان هناك العديد من المواضيع تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل لذا نقترح بعض مواضيع الأتية التي تكون أبحاث في المستقبل

- ❖ طرق تخفيف العبء الضريبي على الشركات والمؤسسات
- ❖ مراجعة التحفيزات الجبائية للضرائب على أرباح الشركات
- ❖ اثر الضرائب على أرباح الشركات على المكلفين
- ❖ آليات تدعيم الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية
- ❖ واقع تحصيل الجباية العادية لدى المؤسسات وطرق محاربة الغش والتهرب الضريبي

قائمة المصادر

والمراجع

1. أنور محمود الزناتي. (2012). معجم المصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية . الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع .
2. حميد عبد الله الحرتسي. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي . الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
3. الطاهر بلعة. (جوان, 2018). أثر الجباية البترولة على إعتمادات الانفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول باجزائر. (12).
4. غازي عنابه. (1988). المالية العامة والتشريع الضريبي. الاردن: دار البيان.
5. محرزى محمد عباس. (2003). اقتصاديات الجباية والضرائب (المجلد الطبعة الثالثة). الجزائر: دار هومة.
6. محمد الصغير بعلي. (2004). قانون الادارة المحلية. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
7. محمد عباس محرزى. (2010). المدخل الى الجباية والضرائب. الجزائر: دار النشر ITCIS.

ثانياً: المجلات:

1. جبور علي سايح، علي عزوز. (2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلد 14 (العدد 19).
2. سايح جبور علي. (29, 10, 2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 251-262.
3. ششوي حسنى، و شهرزاد عبان . (11, 12, 2020). اثر مداخيل الجباية العادية علة النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية . مجلة دراسات جبائية، الصفحات 92-114.
4. عبد الهادي مختار. (بلا تاريخ). دراسة لدور الضريبة على ارباح الشركات في تمويل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1993-2015. مجلة البديل الاقتصادي، الصفحات 183-197.
5. محمد امين قمبروز. (مارس, 2021). اثر ايرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة(1992-2018). مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية .
6. بوبكر نبق. (2020). أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري- الضرائب المباشرة نموذجاً. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الصفحات 121-146.
7. بلجيلالي احمد، و شباب سيهام. (ابريل, 2017). مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة. المجلة الجزائرية للاقتصاد

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أسماء قرفي. (2022/2021). أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية. الجزائر-جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-.
2. اكرام بوعافية، و وفاء بعداش. (2002/2021). تقييم احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في موازنة العامة للدولة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر.
3. بن طوبال توهامي، و شعيب بلواد . (2022/2021). آليات تفعيل الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية في ظل تقلبات أسعار النفط. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، العلوم المالية والمحاسبة، جيجل.
4. حزيم حسينة، و بوفيس نبيلة. (2021/2020). أثر الايرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (2000-2020). مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-، العلوم المالية والمحاسبة، جيجل.
5. شريف فاطمة الزهراء، لكل فتيحة. (2016-2015). النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر. أدرار: جامعة أدرار.
6. شنوف صالح، و عدة عبد القادر. (2022-2021). مساهمة الجباية العادية في تمويل ايرادات الدولة. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر.
7. عبد الحكيم سرداني، و غاني ديبون. (2022-2021). تطور نظام الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر: تقييم واصلاح دراسة تحليلية من (1993-2019). العلوم الاقتصادية. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-.
8. عبد الكريم بريشي. (2014). دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني-جرارسة حالة خلال الفترة(1988-2011). اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان
9. منة دربال، و سماح فرماس. (2018/2017). دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة. مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، علوم المالية والمحاسبة، جيجل.

رابعا: المحاضرات:

1. المحاضرة الثالثة: المتغيرات في البحوث التربوية.
2. ثائر داود سلمان. (بلا تاريخ). الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression.

قائمة المصادر والمراجع

3. حمريان محمد. (2017). محاضرات في الجباية المعمقة للمؤسسة. جامعة حمد الصديق بن يحيى، جيجل.
4. دحماني محمد ادريوش. (2013/2014). الاقتصاد القياسي. سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي. سيدي بلعباس.
5. محمد شريف. (2018/2017). محاضرات في جباية المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، علوم التجارية. تيارت: جامعة تيارت.

خامسا: النصوص القانونية:

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2024). الضريبة على ارباح الشركات. الجزائر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. اقتصاد قياسي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 05, 2024، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A#%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA
2. الدوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
3. المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>
4. المديرية العامة لسياسة والتخطيط - <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/prevision-et-politiques-ar>

المخلص:

تناولنا من خلال هذه الدراسة قياس مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات في تحسين وضعية الجباية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول الجباية العادية، و الضريبة على أرباح الشركات ومدى تأثيرها على وضعية الجباية العادية ولإبراز ذلك قمنا بتدعيم البحث بدراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (2000-2023) بالاستعانة ببرنامج "Eviews12"، ولقد توصلنا من خلالها إلى وجود علاقة عكسية وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، بحيث كلما زادت الضرائب على أرباح الشركات بمليون دج زادت الجباية العادية بـ 2 مليون دج، وقد تبين من خلال هذه الدراسة ان حصيلة الضريبة على أرباح الشركات تبقى ضعيفة وضئيلة مقارنة بباقي مكونات الجباية العادية، وذلك برغم من الجهود المبذولة والإصلاحات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضريبة على أرباح الشركات، الجباية العادية، الإصلاحات الضريبية.

Abstract:

Through this study, we examined the impact of corporate profit taxes on tax revenue improvement. The theoretical aspect addressed various fundamental concepts concerning ordinary taxation and corporate profit tax and their impact on the state of ordinary taxation. To illustrate this, we reinforced the research with a standard study spanning the period from 2000 to 2023, utilizing the "Eviews12" software. Our findings revealed an inverse relationship according to the standard study, whereby an increase in corporate profit taxes by one million DZD resulted in a two million DZD increase in ordinary tax revenue. This study demonstrated that the revenue from corporate profit taxes remains weak and insignificant compared to other components of ordinary taxation, despite efforts and tax reforms.

Keywords: Taxes, corporate income tax, Ordinary Taxation, Tax Reforms.